ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON
جمعيّة مصارف لبنان

المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية

بيروت، 21-22 تشرين الأول 2015

ملخص عام وتوصيات

لمحة عامة عن المؤتمر

في ظلّ الاهتمام المتزايد للحكومات حول العالم بالتربية المالية والاقتصادية، والذي يُترجَم من خلال إدراج هذا الموضوع ضمن أولوياتها واعتباره مهارة حياتية تُكتسب وتُطوّر، يُعتبر تحصين البيئة اللبنانية أمام أيّة أزمة مالية طارئة من الأولويات الوطنية. وكانت الأزمة المالية العالمية قد أظهرت أنّ تدنّي الإلمام بالمسائل المالية والاقتصادية هو أحد الأسباب التي أدّت الى اندلاعها وتفاقمها.

يُشكل تحسين مستوى التربية المالية والاقتصادية وتعزيز قدرات الأفراد على تقدير المخاطر واتخاذ الخيارات الملائمة لواقعهم أولوية قصوى في الاقتصادات النامية والناشئة. وتُشير التجربة العالمية أنّه يمكن التعامل مع هذه الأولوية من خلال مقاربات متعدّدة أهمّها: تعزيز الاندماج المالي، وتطوير القدرات المالية، والتربية المالية، وحماية المستهلك من الناحية المالية، والتقاعد والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى الحوكمة والمساءلة من أجل مواطنية أفضل.

إنطلاقاً من هذا التوجّه، أدرك لبنان أهمية إيلاء الموضوع أولويّة، حيث إنضمّ عددٌ من المؤسسات اللبنانية[1] إلى الشبكة الدولية للتربية المالية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] OECD- INFE. وفي هذا السياق، بُذلت جهود وطنية ومبادرات متنوّعة خلال الفترة ما بين 2010 و2014، نذكر أبرزها:

1. المسح الوطني حول الإلمام بالمسائل المالية والاقتصادية، الذي نفّذه معهد باسل فليحان المالي والاقصادي والبنك الدولي عام 2012.
2. المؤتمر الدولي حول التربية المالية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومصرف لبنان، الذي نُظّم في بيروت – لبنان في تشرين الأول 2010.
3. برنامج "تعزيز قدرات اساتذة المدارس الرسمية" الذي نُفّذ خلال الفترة ما بين 2010 و2012، من خلال الشراكة بين وزارتي المالية والتربية والتعليم العالي.
4. تطوير عدد من أدلّة المواطن، والكتيّبات التعريفية والتثقيفية، إضافةً إلى الأدوات التربوية التفاعلية من قبل مختلف الجهات المعنية، خلال الفترة ما بين 2013 و2014.

[1] وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ومصرف لبنان، وهيئة التحقيق الخاصة، والمركز التربوي للبحوث والإنماء، وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[2] للمزيد حول الشبكة الدولية للتربية المالية: http://www.financial-education.org/home.html

إلتزاماً منهما بهذا التوجّه العالمي وبمقررات الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني (إجتماعها في بروكسيل 2014)، نظّمت جمعية مصارف لبنان **"المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية"**، بالتعاون مع كل من وزارة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، ووزارة التربية والتعليم العالي، والشبكة الدولية للتربية المالية، في 21 و 22 تشرين الأول 2015 في بيروت.

هَدَفَ هذا المؤتمر إلى تعزيز الحوار حول أهمية الثقافة المالية والاقتصادية في لبنان والتحديات المرتبطة بها، بالاستناد إلى عرض ونقاش نتائج المسح الوطني، وبالمقارنة مع تجارب بلدان أخرى لاسيّما في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى عرض الممارسات الدولية الفضلى في تحسين الإلمام بالمسائل المالية والاقتصادية، وتوجّهات السياسات والمقاربات التي تقدّمها الشبكة الدولية للتربية المالية.

كما هَدَفَ المؤتمر إلى خلق مساحة للعمل المشترك على بلورة استراتيجية وطنية وخطة عمل لتطوير القدرات الاقتصادية والمالية في لبنان، وإلى تعزيز بناء الشراكات والائتلافات على المستويين المحلي والدولي لتنفيذ الخطة كما وتوصيات الاستراتيجية الوطنية.

بالإضافة إلى الجلسات العامة التي ألقت الضوء على أهمية الثقافة المالية والاقتصادية، ضمّ المؤتمر طاولات حوار عالجت مواضيع التربية المالية، وخَلُصت إلى اقتراح توصيات في مجالات: التربية المالية المُبكرة في المدرسة، وممارسات المصارف التجارية وحماية المستهلك، والتوعية على التقاعد واستراتيجيات الادخار الطويلة الأمد، وتحفيز المواطنية والمساءلة والحكم الرشيد، إضافةً إلى تعزيز الاندماج المالي لدى الفئات المهمّشة وخصوصاً الشباب. وجاءت التوصيات لتمهّد لوضع إستراتيجية وطنية وخطة عمل تسمح بتطوير القدرات الاقتصادية والمالية في لبنان وتشارك في بلورتها كافة الجهات المعنية على المستوى الوطني.

التوصيات العامة

- الحفاظ على الشراكة بين القطاعين العام (ممثلاً بوزارتي المالية والتربية والتعليم العالي) والخاص (ممثلاً بجمعية مصارف لبنان) وتعزيزها.
- إعداد ونشر استراتيجية وطنية لتعزيز القدرات المالية تتضمّن الأهداف المشتركة والأولويات المتوافق عليها والوسائل الضرورية لتحقيقها.
- إنشاء مجلس أعلى لتعزيز القدرات المالية يضمّ ممثلين عن المؤسسات المعنية من القطاعين العام والخاص، مهمّته وضع السياسات العامة وتنسيق جهود القطاعين الآيلة إلى تعزيز الإندماج المالي والقدرات.

التوصيات الخاصة

التربية المالية المُبكرة في المدرسة: تعزيز قدرات الشباب والمعلمين

تُعتبر التربية المالية المُبكرة مدخلاً لاكتساب المعارف والمهارات الأساسية التي تُمكّن الفرد من الاندماج في المجتمعات الحديثة. وقد بات من المعروف أنّ تدنّي المعرفة المالية يؤثر على قدرة الفرد في اختيار المنتجات المالية التي تتلاءم وحاجاته واتخاذ القرارات المالية السليمة.

تُشير المبادئ التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أنّ التربية المالية يجب أن تبدأ في سن مُبكرة من خلال التعليم المدرسي المعتمد على مناهج تربوية تمكّن الأجيال من تطوير سلوك مالي مسؤول في المستقبل. وكانت المنظمة قد، نفّذت في العام 2012 برنامج تقييم الطلاب العالمي (PISA) حول التربية المالية لطلاب في الخامسة عشرة من العمر في 18 دولة، وأصدرت بنتيجة هذا التقييم مبادئ توجيهية للتربية المالية في المدارس، وغيرها من المنهجيات والأدوات.

في لبنان، تُعتبر جودة التعليم من بين الأولويات الخمس للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم. وفي هذا الإطار، يتمّ التركيز على تطوير قدرات الأساتذة وتطوير المناهج العصرية بما يتماشى مع الحاجات الوطنية وما يتلاءم والتوجّهات العالمية، هذا إضافةً الى تعزيز التربية على المواطنية.

العرض والنقاش

على ضوء المبادىء الدولية التي وضعتها الشبكة الدولية للتربية المالية INFE-OECD، ناقش المجتمعون المواضيع التالية:

- أهمية التربية المالية لدى الشباب في المدارس
- التربية المالية لمستهلكي ومستثمري الغد: الاتجاهات والممارسات المختلفة في العالم
- قياس أداء الطلاب: برنامج تقييم الطلاب العالمي (PISA) وغيرها من الأدوات
- إدراج المسائل المالية / النقدية في المناهج الدراسية
- بناء قدرات المعلمين

وجاءت التوصيات على الشكل التالي:

- ضرورة إعادة النظر بالأولويات التربوية على المستوى الوطني، وإعطاء التربية المالية حيّزاً أكبر من خلال العمل على تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز القدرات المالية، بمشاركة جميع الجهات المعنية.
- إدراج التربية المالية ضمن المناهج المدرسية في مراحل التعليم الابتدائي، والمتوسط والثانوي، مع التركيز على:
  أ) تضمين هذه المناهج المهارات والمعارف المالية والاقتصادية الأساسية لتمكين الفرد من التعاطي بثقة مع هذه المفاهيم،
  ب) تحديث أساليب وأدوات التعليم لتصبح أكثر تفاعلية، مع إدراج الزيارات الميدانية والوسائل الرقمية المتطورة ضمن هذا لتوجّه.
- تدريب وتأهيل المعلمين لرفع مستوى الوعي لديهم حول الممارسات التعليمية الفُضلى، إضافة إلى تطوير مهاراتهم للتفاعل مع ذهنية الأجيال وتطوير قدرتهم على استخدام الوسائل الرقمية التفاعلية.
- إدخال مفهوم ريادة الأعمال وإنشاء منصّة رقمية لتبادل المعلومات والخبرات.
- قياس أداء ومهارات التلامذة بعد البدء بتنفيذ برامج التربية المالية، من خلال استخدام البرنامج الدولي لتقييم الطالب PISA Financial Literacy الذي يُعتمد حالياً في نحو 70 دولة.
- تبادل التجارب والخبرات مع الجهات المعنية بالتربية المالية في لبنان (مثلاً الجمعيات الأهلية والتجارب الفردية في بعض المدارس)، وعلى المستوى الدولي من خلال التجارب الناجحة لجهة تطوير المناهج، وأساليب التعليم، والشرائح الإجتماعية المستهدفة.

المصارف وحماية المستهلك

يُعتبر بناء ثقة المستهلك بالمؤسسات المالية والأسواق قاعدة لتعزيز الفعالية والاستقرار، وحافزاً لتحسين أداء المؤسسات المالية وتعزيز علاقتها مع عملائها.

وقد توافق وزراء المالية في دول مجموعة العشرين على مبادئ رئيسية لتعزيز حماية المستهلك لناحية الخدمات المالية، وتحسين ثقته في القطاع المالي، قام بتبنّيها الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني.

في لبنان، يتضمّن تعزيز حماية المستهلك تحديد عناصر كسب الثقة والمعرفة والأمن في الوصول إلى المعلومات وتحديد الخيارات، حيث يُلاحظ أنّ توفّر المعلومات قد شهد طفرة كبيرة، إضافةً إلى تسارع تطوّر المنتجات المالية الجديدة والمبتكرة تكنولوجياً.
هذا وتواجه المصارف التجارية تحديات في تبسيط المعلومات لزبائنها وتسهيل وصولهم إليها وتحسين قدرتهم على اختيار المنتجات المالية والبحث والاستعلام المُسبق عنها.

العرض والنقاش

على ضوء التجارب العالمية، ناقش المجتمعون المواضيع التالية:

- كيف تؤدي آليات تعزيز حماية المستهلك إلى تعزيز الاستقرار المالي والرفاهية المالية
- الخطوات التنظيمية وتأثيراتها
- دور المؤسسات المالية في التوعية المالية
- مُعضلة التوعية والإعلام المالي مقابل التسويق

وجاءت التوصيات على الشكل التالي:

- إعتماد نظم وآليات لتوعية المستهلكين حول المنتجات المالية الجديدة والمعقّدة أحياناً، بحيث يعي المستهلك حقوقه وواجباته تجاه المصرف أو المؤسسة المالية، ممّا يقلل من المخاطر وتدنّي الثقة.
- إستكمال الاجراءات ذات الصلة بتطبيق التعميمين الصادرين عن مصرف لبنان (134 و281) لجهة تثقيف العملاء وتوعيتهم من خلال برامج التوعية والتثقيف، والأدوات التفاعلية، والتواصل معهم عبر المواقع الالكترونية.
- إلتزام كبار المسؤولين والقياديين التنفيذيين في المصارف والمؤسسات المالية مبدأ تشجيع الموظفين والشركاء على مراعاة قواعد المهنية والأخلاقية والشفافية من خلال التدريب والحوار المتواصلين.
- إدراج معايير التوظيف المراعية للشفافية وأصول التعامل الأخلاقي ضمن الإجراءات الداخلية للمؤسسة المالية.
- العمل على تعميم مبادىء وأخلاقيات العمل في القطاع الخاص كجزءٍ لا يتجزأ من ثقافة إدارة الشركات الملتزمة قيم المحاسبة والمساءلة والجودة الأفضل للمنتجات والخدمات، وتطوير مؤشرات لقياس مدى التزامها هذه المعايير.
- تطوير أنظمة وآليات الشكاوى بما يراعي حقوق وواجبات العملاء ويعزز الثقة.
- توعية الأطفال والشباب حول دور المصارف في الاقتصاد الوطني والخدمات التي تقدّمها.

التقاعد واستراتيجيات الإدخار الطويلة الأمد

يمكن للتربية المالية أن تساهم في تحقيق رفاهية الأفراد خلال فترة التقاعد. ويتحقق ذلك عند إدراكهم أهمية التزوّد، خلال حياتهم العمليّة، بالمعلومات المتعلّقة بالحماية الاجتماعية وبأهمية التخطيط للشيخوخة. ويتطلّب ذلك القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية والادخارية الملائمة والتخطيط لمرحلة التقاعد.
وتُعتبر هذه المسألة من أولويات البلدان النامية حيث يتزامن سنّ التقاعد غالباً مع مخاطر الوقوع في الفقر. في لبنان، يُسجّل تدنٍّ ملحوظ في مستوى الوعي حول أهمية التخطيط لمرحلة ما بعد التقاعد، كما يُلاحظ بحسب نتائج المسح الوطني أنّ اللبنانيين بالإجمال لا يتمتّعون بمعرفة كافية بالخيارات المالية المُتاحة وكيفية الولوج إليها. وتُعدّ قوانين وأنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية محدودة جداً وغير شاملة، وبالتالي لا تشجّع المستهلكين على الإدخار.

العرض والنقاش

على ضوء التجارب العالمية، ناقش الحضور المواضيع التالية:

- كيف تواجه الدول التحديات المالية المتعلقة بإدارة محافظ الحماية الاجتماعية ومؤسسات ضمان الشيخوخة من خلال مبادرات التثقيف المالي وزيادة الوعي حول ضرورة التخطيط لمرحلة ما بعد التقاعد؟
- العلاقة بين التربية المالية وسلوكيات الإدخار؟
- إصلاح أنظمة التقاعد: الدروس المستفادة من العالم من أجل تحسين الوضع في لبنان.
- التقاعد والرعاية الاجتماعية وخطط نهاية الخدمة.
- التأمين الخاص وخطط الإدخار الأخرى.

وجاءت التوصيات لتركّز على:

- توعية الموظفين خلال مرحلة عملهم، حول مفاهيم ووسائل التخطيط لمرحلة ما بعد التقاعد والخيارات المُتاحة، مع اعتماد الأسلوب المُبسط، وإمكانية توفير المعلومات على المواقع الالكترونية، واللجوء إلى محاكاة لمختلف الخيارات (Simulation).
- الضغط باتجاه تحديث القوانين وخصوصاً الحماية الاجتماعية، من خلال العمل المباشر مع المشرّعين وكذلك تشكيل الوعي لدى المعنيين من خلال التثقيف المباشر وورش العمل التوعوية (مثلاً في مكان العمل) وغيرها.
- تشجيع القطاع الخاص (شركات التأمين والمصارف) على تثقيف عملائهم حول منتجات وخيارات التأمين وخطط التقاعد المُتاحة.
- إدراج مواضيع معدّلات الفائدة المركبة ومهارات التخطيط المالي ضمن المواضيع الرئيسية التي سيتناولها تعزيز القدرات المالية على المستوى الوطني.
- تعزيز الوعي حول الأنظمة والاجراءات الضريبية التي تسمح بالحدّ من العمالة غير المنظّمة (تُقدّر بـ 40 في المائة من مجموع القوى العاملة في لبنان).

الحكم الرشيد والمساءلة والمواطنية

تُظهر التجربة العالمية أنّ الإلمام بمواضيع ادارة المال العام، وخصوصاً التوعية الضريبية، مسائل أساسية في التربية على المواطنية وفي تعزيز النقاش المجتمعي حول الخيارات الاقتصادية والمالية، كما وعلى مشاركة المواطنين في وضع السياسات العامة، وفي المساءلة والمحاسبة.

كما بيّنت التجربة العالمية أنّه توجد علاقة إيجابية بين التوعية على المواضيع والضريبية، وارتفاع نسبة الالتزام الضريبي وخفض معدلات التهرّب. وبيّنت أنّ ثقة المواطنين بحكوماتهم ترتبط بشكل أساسي بفهمهم لآلية اتخاذ القرار المالي وقدرتهم على التأثير به.

إنطلاقاً من هذه المعطيات ومن نتائج الدراسة الوطنية التي وثّقت الاطلاع المحدود للمواطنين على مواضيع إدارة المال العام والتناقض الملحوظ بين المعرفة من جهة والسلوك التطبيقي من جهة أخرى، من المطلوب تفعيل المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز المعارف المتعلقة بإدارة المال العام والتكامل فيما بينها.

العرض والنقاش

تناول المشاركون الوضع العام في لبنان، مع عرض لتجارب وأمثلة ساهمت في تحديد الآفاق المستقبلية. وجاءت التوصيات على الشكل التالي:

- تطوير معارف المواطنين ودرايتهم بالمسائل المالية والضريبية، بمشاركة المؤسسات

الأكاديمية وجمعيات المجتمع المدني.

- تعزيز مفهوم الإلتزام الضريبي وأصول المواطنية الضريبية من خلال حملات إعلانية، وورش عمل متخصصة، وإنتاج كتيّبات مبسّطة لكل فئة من المكلفين.
- تعزيز دور المدارس في تقديم مادة توعوية تتماشى وطاقات الشباب باستخدام الادوات التكنولوجية للوصول إلى المعلومات، واعتماد أساليب تشاركية وايضاً للتربية على المواطنة (مثلاً محاكاة الواقع الانتخابي وممارسة الحقوق والواجبات).
- التأكيد على دور الجامعات في مجال التربية المالية، لاسيّما التوعية على إدارة المال العام وحقوق المواطنين والالتزام الضريبي، من خلال تشجيع البحث الأكاديمي، والزيارات الميدانية والتمارين التطبيقية.
- إلتزام منظمات المجتمع المدني مبدأ التوعية على المواطنية من خلال تطوير هيكليتها التنظيمية لتشجيع العضوية أو التطوّع من فئة الشباب، والعمل على تثقيفهم على أصول المواطنية المسؤولة.
- تثقيف الإعلاميين وتدريبهم لاكتساب المعرفة وتعظي قدراتهم بهدف نقل المعلومات إلى المواطنين بصورة شفافة وموضوعية.

تعزيز الاندماج المالي

يُتيح الإندماج المالي للشرائح الاجتماعية المهمشة ولذوي الدخل المحدود والحاجات الخاصة، الحصول على الخدمات المالية بكلفة مقبولة وبشروط تسمح بتكافؤ الفرص. وهو يشكّل إحدى أبرز الأولويات على أجندة السياسة الدولية، ويترافق مع تمكين الأفراد من الحصول على المنتجات والخدمات المالية الملائمة. وتُشير الدراسات التي قامت بها الشبكة الدولية للتربية المالية أنّ ضعف الاندماج المالي مرتبط بشكل كبير بضعف الإلمام بمسائل إدارة المال وقواعده، مما يؤكد مجدّداً على أهمية تطوير سياسات تربوية عصرية تضع هذه المسائل في صلب الأولويات.

في لبنان، يستحوذ موضوع تمويل النشاطات الاقتصادية على اهتمام الرأي العام وذوي الاختصاص. وتُشير الدراسة الوطنية إلى وجود فوارق في القدرات على إدارة المال بين الرجال والنساء. وبالنظر إلى ضرورة تعزيز تكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع، يصبح من الضروري إعادة النظر بالأنظمة المعمول بها باتجاه تعزيز إدماج هذه الشرائح وتسهيل وصولهم إلى ما يحتاجونه من تمويل وكذلك زيادة الوعي حول هذه المسائل لدى المؤسسات المالية.

<u>العرض والنقاش</u>

تناول المشاركون الوضع في لبنان، مع عرض لأبرز الدروس المستفادة من التجربة العالمية ساهمت في تحديد الآفاق المستقبلية لجهة تمكين الفئات المهمّشة وإدماجها. وقد جاءت التوصيات على الشكل التالي:

- مواكبة مبدأ تعزيز الإندماج المالي من خلال التشريع (مثلاً قانون الإفلاس والقوانين التي تُتيح للموظفين الاكتتاب بأسهم الشركات).
- تطوير إستراتيجيات وأدوات لدعم المشاريع والشركات التي تملكها النساء، وخلق إطار تشريعي يعزز مشاركة المرأة في سوق العمل.
- إدراج مواضيع الاستثمار والقروض والعائد على الاستثمار ضمن أولويات برامج ومبادرات التربية المالية، مما يحثّ المستهلكين على اتخاذ قرارات مالية صائبة.
- تشجيع التربية على ريادة الأعمال.
- زيادة الاندماج المالي الرقمي من خلال التربية المالية.

- تعزيز التربية المالية حول الأنظمة والاجراءات الضريبية والقوانين المالية، وذلك لخفض فرص التهرّب الضريبي من قبل الشركات.
- تدريب الصحافيين ووسائل الإعلام بهدف فهم وتحليل أفضل للمعلومات والمعطيات الاقتصادية، وتوظيفها بموضوعية.